وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 20 أبريل 2023

أخبار الطاقة

النفط ينخفض مع تأثر السوق برفع «الفائدة» ومخاوف تقلص الاستهلاك

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفض النفط أمس الأربعاء مع تأثر السوق برفع أسعار الفائدة المحتملة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والتي قد تبطئ النمو وتقلص استهلاك النفط، وتعوض انخفاض المخزونات الأميركية والبيانات الاقتصادية الصينية القوية.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 35 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 84.42 دولارا للبرميل. وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 33 سنتًا، بنسبة 0.4 ٪ أيضًا، إلى 80.53 دولارًا للبرميل.

وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا، رافائيل بوستيك، يوم الثلاثاء: إن البنك المركزي الأميركي لديه على الأرجح زيادة أخرى في أسعار الفائدة لمكافحة التضخم. وتضع الأسواق فرصة بنسبة 86 ٪ في أن يرفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع السياسة في مايو. وفي أوروبا، يتخوف مسؤولو البنك المركزي الأوروبي أيضًا من التضخم ويقترحون أن أسعار الفائدة يجب أن تستمر في الارتفاع.

وقال المشاركون في السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء إن أسعار النفط تلقت دفعة من تقرير صناعي يظهر انخفاض مخزونات الخام الأميركية بنحو 2.68 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 14 أبريل. وقال البعض إن مخزونات البنزين ونواتج التقطير تراجعت الأسبوع الماضي. ومن المقرر إصدار تقرير المخزون الرسمي لإدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائي لوزارة الطاقة الأميركية، في الساعة 1430 بتوقيت غرينتش يوم الأربعاء. وفي الوقت نفسه، نما اقتصاد الصين، أكبر مستورد للنفط الخام، أسرع من المتوقع بنسبة 4.5 ٪ في الربع الأول، بينما ارتفع إنتاج مصافي النفط في البلاد إلى مستويات قياسية في مارس، حسبما أظهرت البيانات.

وقال محللا أبحاث ايه ان زد، بريان مارتن ودانيال هاينز، في ملاحظة العميل: «كان السوق ينفد صبره بشأن تأثير إعادة فتح الصين على الطلب. وحقيقة أن اقتصادها ينمو بأسرع وتيرة له في عام ينبغي أن يبشر بالخير للطلب في الأشهر المقبلة». وقالا «لكن هذا يقابله ضعف في أماكن أخرى» في إشارة إلى تراجع هوامش تكرير الديزل ووقود الطائرات مما يشير إلى تراجع الطلب العالمي. وتبدو نواتج التقطير وشقوق البنزين من آسيا إلى أوروبا ضعيفة وسط تباطؤ الطلب وزيادة إمدادات المنتجات في السوق.

ومما يزيد الضغط على معايير النفط القياسية استمرار مصافي التكرير الآسيوية في الاستيلاء على الخام الروسي في أبريل. واستحوذت الهند والصين على الغالبية العظمى من النفط الروسي حتى الآن في أبريل بأسعار أعلى من سقف السعر الغربي البالغ 60 دولارًا للبرميل.

وأنهى المستثمرون تغطية مراكزهم القصيرة في قطاع النفط الأسبوع الماضي إذ اشترت صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون ما يعادل 36 مليون برميل في أهم ستة عقود نفطية آجلة وخيارات على مدار الأيام السبعة المنتهية في 11 أبريل.

وبلغت المشتريات على مدى الأسابيع الثلاثة الأخيرة 225 مليون برميل، من بين أكبر الزيادات خلال أي فترة ثلاثة أسابيع في العقد الماضي. نتيجة لذلك، احتفظ مديرو الصناديق بمركز إجمالي قدره 515 مليون برميل (النسبة المئوية 34 لجميع الأسابيع منذ عام 2013 في 11 أبريل، ارتفاعًا من 289 مليون برميل فقط (النسبة المئوية السادسة) في 21 مارس.

وفاق عدد صفقات الشراء الصاعد عدد مراكز البيع الهابطة بنسبة 5.13: 1 صعودًا من 2.16: 1 (النسبة المئوية السادسة عشرة) قبل ثلاثة أسابيع. لكن وتيرة الشراء تباطأت بشكل ملحوظ الأسبوع الماضي حيث تم إغلاق معظم المراكز القصيرة التي كانت موجودة في أواخر مارس. وتم تقليص المراكز القصيرة بمقدار 9 ملايين برميل فقط خلال الأيام السبعة المنتهية في 11 أبريل، مقارنة بـ 67 مليونًا في الأسبوع المنتهي في 4 أبريل و48 مليونًا في الأسبوع المنتهي في 28 مارس. وبحلول 11 أبريل، تم تخفيض إجمالي صفقات البيع إلى 125 مليون برميل فقط (النسبة المئوية السابعة) حيث تم إخراج المستثمرين الهبوطي من السوق.

13 مليون) والديزل الأميركي (4+ مليون) ولكن لم يتغير برنت والمبيعات الصغيرة من زيت الغاز الأوروبي (3- مليون). وتم تخفيض المراكز المكشوفة للصناديق في غرب تكساس الوسيط نايمكس إلى 24 مليون برميل، وهو أدنى مستوى لما يقرب من ستة أشهر، وانخفض من 127 مليون برميل قبل ثلاثة أسابيع.

وكانت دورة البيع على المكشوف التي بدأت في 27 يناير تقريبًا، والتي تعكس المخاوف بشأن النمو المتعثر والتضخم المستمر وارتفاع أسعار الفائدة وإخفاقات البنوك، قد اكتملت إلى حد كبير بحلول 11 أبريل. وأزال نهايته الضغط التصاعدي على أسعار النفط وشرح سبب استقرارها على نطاق واسع منذ 11 أبريل بعد الزيادة السريعة خلال الأسابيع الثلاثة السابقة.

وفي الغاز الطبيعي الأميركي، لا يزال المستثمرون متفائلين إلى حد ما بشأن توقعات الغاز الأميركي، على الرغم من أن الأسعار قريبة بالفعل من أدنى مستوياتها القياسية بالقيمة الحقيقية، فإن نطاق انخفاضها أكثر محدود.

واشترت الصناديق ما يعادل 49 مليار قدم مكعب على مدار السبعة أيام المنتهية في 11 أبريل في عقدين رئيسين للعقود الآجلة وخيارات تستند إلى عمليات التسليم في هنري هب في لويزيانا، وعكس الشراء 55 مليار قدم مكعب في الأسبوع السابق، بناءً على سجلات المركز التي نشرتها لجنة تداول السلع الآجلة في الولايات المتحدة.

واحتفظت الصناديق بمركز قصير صافٍ قدره 55- مليار قدم مكعب (النسبة المئوية الثلاثين لجميع الأسابيع منذ عام 2010) مع نسبة صفقات الشراء إلى صفقات البيع عند 0.98: 1 (أيضًا النسبة المئوية الثلاثين).

لكن الأسعار تقترب بالفعل من أدنى مستوى لها على الإطلاق بمجرد تعديلها وفقًا للتضخم. والأسعار الآجلة للشهر الأول هي فقط النسبة المئوية الأولى لجميع الأشهر منذ عام 1990 بالقيمة الحقيقية، ومن منظور أساسي وتحديد المواقع، يبدو ميزان المخاطر مائلاً نحو الاتجاه الصعودي، بمجرد أن تبدأ مستويات المخزون في الانخفاض بشكل أكثر حسماً.

إلى ذلك، أفادت بيانات وتجار على رفينيتيف أيكون أن الفائز الواضح في سباق استبدال النفط الروسي في مصافي أوروبا هو خام يوهان سفيردروب النرويجي. وتم إطلاق يوهان سفيردروب في عام 2019، مما يجعله وافدًا جديدًا نسبيًا مقارنة بدرجة خام الأورال الروسية. وتم بيع معظمها في البداية إلى آسيا، وفرض حظر الاتحاد الأوروبي على واردات النفط المنقولة بحراً من قبل الاتحاد الأوروبي في ديسمبر، وفتح السوق الأوروبية، حيث أصبحت درجة الحموضة المتوسطة مادة أولية لمصافي التكرير في دول مثل ألمانيا وبولندا وفنلندا.

والآن على الروس أن يدفعوا ثمن الرحلات الطويلة إلى آسيا، حيث تستمر الهند والصين في الشراء، في حين أصبح خام يوهان سفيردروب أحد أكثر أنواع النفط الخام المرغوب فيه في شمال غرب أوروبا. ويوهان سفيردروب والأورال كلاهما من درجات الحموضة المتوسطة مع إنتاجية عالية من الديزل، مع الدرجة النرويجية قريبة جدًا من حيث الجودة من منافستها الروسية ومحتوى أقل من الكبريت. وتستورد المصافي الأوروبية مجموعة واسعة من الدرجات من جميع أنحاء العالم بما في ذلك الخام الحلو من كازاخستان وأذربيجان وإفريقيا، على سبيل المثال، لإنتاج النافثا والبنزين. وقال فيكتور كاتونا، كبير محللي النفط الخام في كبلر: «أصبح جوهان سفيردروب عنصرًا أساسيًا في صناعة النفط في أوروبا، ليحل محل الأورال بشكل فعال باعتباره الدرجة المرجعية للحموضة المتوسطة».

وأظهرت بيانات رفينيتيف أيكون أن واردات بولندا من يوهان سفيردروب عبر ميناء جدانسك في مارس قفزت لتسجل أكثر من ثمانية ملايين برميل. وتوقفت بولندا عن تلقي النفط الروسي في فبراير، حيث أنهت شركة التكرير الكبرى اورلن، عقد التوريد الوحيد المتبقي لها مع تاتنفت.

وتعمل مصفاة مازيكيو التابعة لشركة اورلن في ليتوانيا أيضًا على تكثيف مشتريات جوهان سفيردروب، حيث حصلت على شحنتين على الأقل هذا الشهر يبلغ مجموعهما نحو 1.2 مليون برميل. وأظهرت بيانات رفينيتيف أيكون أن الدرجة تمثل الآن على الأقل نصف واردات فنلندا الشهرية من النفط.

وقال متعاملون إن الطلب دعم فروق يوهان سفيردروب على أساس الشحن على ظهر السفينة، والتي تعززت بعد فترة وجيزة من الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على خامات الأورال المحمولة بحرا، وقفز إلى علاوة على سعر خام برنت لفترة من الوقت في فبراير.

ويمكن لشركة إكوينور النرويجية حاليًا إنتاج 720 ألف برميل يوميًا من يوهان سفيردروب لكنها قالت إنها ستستكشف إمكانية زيادة الإنتاج إلى 755 ألف برميل يوميًا. وبينما عززت أوروبا مشترياتها، انخفضت شحنات جوهان سفيردروب إلى آسيا بشكل حاد.

وأظهرت بيانات رفينيتيف أيكون أنه في عام 2021، تجاوز الطلب الآسيوي 100 مليون برميل مقابل مليوني برميل تم شحنها حتى الآن هذا العام. ويستحوذ خام الأورال على الركود في آسيا، حيث زادت المبيعات عشرة أضعاف في عام 2022 وما بعده هذا العام. وأظهرت البيانات أن مبيعات الأورال في آسيا تضاهي بالفعل نصف حجم العام الماضي، مما يشير إلى تسجيل شحنات قياسية في عام 2023.

ولا يزال بعض الخام الروسي يصل إلى أوروبا أيضًا. وتلقت بلغاريا إعفاء من الاتحاد الأوروبي لمواصلة واردات خام الأورال بينما تواصل سلوفاكيا والمجر وجمهورية التشيك الاستيراد عبر خط أنابيب دروزبا.

«المصافي الصينية» تسجل رقماً قياسياً في واردات النفط الروسي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

سجل قطاع التكرير المستقل في الصين مستوى قياسيا في إجمالي واردات النفط الروسي في مارس، لكن هذا الاتجاه قد لا يمتد إلى الأشهر المقبلة مع احتدام المنافسة على الشحنات إلى جانب تخفيضات إنتاج أوبك +. وعندما دخل حظر الاتحاد الأوروبي على الخام الروسي حيز التنفيذ في أوائل ديسمبر، توقف نشاط السوق من المشترين الصينيين مؤقتًا لفترة من الوقت، حيث طلبوا توضيحًا بشأن الخدمات اللوجستية وتمويل التجارة، ومع ذلك، فقد انتعش بشكل حاد بعد فترة وجيزة، حيث استفاد المشترون من وفرة أسعار براميل نفط خام الأورال وانخفاض أسعارها، تسارع هذا الزخم أكثر بعد عطلة رأس السنة القمرية الجديدة، وفقًا لمصادر السوق. نتيجة لذلك، وصل عدد قليل من الشحنات المتأخرة لشحنات الأورال، التي تم تحميلها في ديسمبر، في مارس مع براميل التحميل من يناير إلى فبراير، مما دفع الحجم الشهري إلى مستوى قياسي. وفي العادة، يستغرق وصول شحنة الأورال إلى الصين أكثر من 35 يومًا، ومن بين جميع خامات الأورال التي وصلت إلى الصين في مارس، ذهب نحو 168 ألف برميل في اليوم (710 آلاف طن متري) إلى القطاع المملوك للدولة. وأظهرت البيانات التي جمعتها ستاندرد آند بورز العالمية أن المصافي المستقلة أفرغت الباقي، نحو 378000 برميل في اليوم، وهو ما يزيد على ستة أضعاف أحجامها البالغة 239000 طن متري في فبراير. أدى ذلك إلى ارتفاع واردات مصافي التكرير المستقلة في الصين من الخام الروسي بشكل حاد بنسبة 32 ٪ إلى 1.36 مليون برميل في اليوم، أو 5.74 مليون طن متري، من أعلى مستوى قياسي سابق في فبراير. ومن المقرر أن يدفع هذا إجمالي تدفقات النفط الخام للصين من المنتج إلى مستوى قياسي جديد من 2.01 مليون برميل في اليوم في فبراير. ومع ذلك، من غير المرجح أن يشهد القطاع المستقل في الصين أحجامًا شهرية مماثلة من أبريل فصاعدًا وسط المنافسة المتزايدة وتخفيضات الإنتاج من قبل أوبك وحلفائها، وفقًا لما قاله سيجيا صن، محلل ستاندرد آند بورز العالمية. وقالت نومورا، وهي شركة مالية يابانية قابضة، في مذكرة بحثية حديثة، «كنا نتوقع أن يكون العرض والطلب على النفط الخام ضيقًا في النصف الثاني من العام بسبب قيام الصين برفع سياسة صفر كوفيد، لكننا نتوقع الآن أن يكون توازن العرض والطلب أكثر إحكامًا بسبب هذه القيود الإضافية على العرض».

وقال مصدر تجاري في شاندونغ «من مايو فصاعدا، من المرجح أن ينخفض وصول الخام الروسي بسبب خفض الإنتاج من قبل المنتجين وتكثيف المنافسة ضد مشترين آخرين من القطاع المملوك للدولة في الصين والمصافي في الهند».

فاجأت أوبك وحلفاؤها الأسواق في وقت سابق من مارس بالإعلان عن خطط لإجراء أكثر من 1.6 مليون برميل يوميًا من تخفيضات الإنتاج الطوعية من مايو فصاعدًا حتى ديسمبر 2023، مما رفع أسعار النفط. وتتوقع ستاندرد آند بورز جلوبال أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.3 مليون برميل في اليوم في عام 2023، مدفوعًا بالصين، على الرغم من المخاوف من تباطؤات مخيفة في الولايات المتحدة وأوروبا.

ونظرًا لأن خام الأورال أصبح أكثر شيوعًا في الصين، فقد تقلص خصم الدرجة للتسليم في يوليو تدريجيًا إلى 8-9 دولارات للبرميل مقابل عقود خام برنت الآجلة على أساس تسليم في شاندونغ اعتبارًا من 10 أبريل، وفقًا لمصادر السوق في الصين. وبالمقارنة، كان سعر خام الأورال الروسية مقابل برنت الآجلة لتسليم مارس ناقصًا 13 إلى 14 دولارًا للبرميل على أساس تسليم في شاندونغ.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار شحنات نفط خام إسبو الروسي للتسليم في مايو إلى نحو 6 دولارات للبرميل مقابل عقود برنت في بورصة لندن على أساس تسليم في شاندونغ، من خصومات تبلغ نحو 7 دولارات للبرميل لتسليم أبريل ، حسبما ذكرت المصادر.

وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن واردات نفط خام إسبو الأكثر تفضيلاً ظلت عند مستوى قياسي مرتفع بلغ 780 ألف برميل في اليوم (3.3 مليون طن متري) للشهر الثالث على التوالي في مارس.

ونتيجة لذلك، ارتفعت واردات خام إسبو بنسبة 71.1 ٪ على أساس سنوي إلى 9.58 ملايين طن متري في الربع الأول وظلت الخيار الأول للمواد الأولية بين شركات التكرير المستقلة، وشكلت 19 ٪ من مزيج استيراد المواد الخام للقطاع البالغ 51.66 مليون طن متري. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن حصتها في السوق كانت 13 ٪ في نفس الفترة من العام الماضي.

بالإضافة إلى المصافي المستقلة صغيرة الحجم في مقاطعة شاندونغ، تلقى مجمع مصفاة هنجلي (داليان) للبتروكيميائيات الخاص الضخم أول دفعة من خام إيسبو تضم 400000 طن متري و565000 طن من خام الأورال في مارس. وقالت مصادر في السوق إن المصفاة التي تبلغ طاقتها 400 ألف برميل يوميا ستأخذ على الأرجح مزيدا من البراميل الروسية في أبريل بما في ذلك أربع إلى خمس شحنات من إسبو.

في المقابل، نظيرتها، وهي شركة شنغهونغ للبتروكيميائيات البالغة 320.000 برميل في اليوم، قامت بتفريغ شحنة واحدة من خام إيسبو تبلغ 100.000 طن متري في مارس، وهي أول شحنة روسية لها منذ بدء الصراع بين روسيا وأوكرانيا.

كما ارتفعت واردات خام فاراندي من منطقة القطب الشمالي في روسيا بنسبة 135.7 ٪ على أساس شهري إلى 542 ألف طن متري في مارس. واستوردت المصافي المستقلة أيضًا 300000 طن متري من زيت الوقود الروسي / زيت الغاز في مارس، مما رفع حصة إجمالي براميل المواد الخام الروسية، بما في ذلك النفط الخام، إلى 28 ٪ من مزيج المواد الأولية في الربع الأول، من 13 ٪ في العام السابق.

وقالت مصادر التكرير إنها قد ترفع واردات زيت الوقود الروسي عندما تصبح الخام الروسية باهظة الثمن. ويُبلغ القطاع عادةً عن استيراد براميل زيت الوقود الروسي كزيت وقود، وأضاف المصادر بأن زيت الوقود الروسي ومزيج البيتومين والخامات المخلوطة المحملة من ماليزيا هي أيضًا بدائل جيدة.

وماليزيا هي مركز مزج للمواد الإيرانية والفنزويلية. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أنه في الربع الأول، كان أكبر مورد للمواد الأولية لمصافي التكرير المستقلة بحصة 30.5 ٪، بزيادة 13 نقطة مئوية عن العام السابق. استوردت المصافي المستقلة 920.000 طن متري من زيت الوقود من ماليزيا في مارس، مما دفع إجمالي تدفقات زيت الوقود إلى الارتفاع بنسبة 29.4 ٪ شهريًا إلى أعلى مستوى في عدة سنوات عند 1.22 مليون طن متري. كما كانت واردات مزيج البيتومين من ماليزيا أعلى من المتوقع، حيث ارتفعت بنسبة 16 ٪ عن مستويات فبراير لتصل إلى 1.58 مليون طن متري. وغالبًا ما يتم الإبلاغ عن ماليزيا على أنها أصل الخامات الفنزويلية المخلوطة. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال انخفاض واردات مزيج البيتومين في الربع الأول بنسبة 3.7 ٪ على أساس سنوي إلى 4.52 ملايين طن متري.

النفط يلاقي دعما من البيانات الصينية وتراجع المخزونات .. الإمدادات تظهر علامات النمو

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما جيدا رغم تراجع الأسعار خلال تعاملات أمس، وذلك من بيانات اقتصادية قوية من الصين وتقديرات بتراجع مخزونات الخام الأمريكية، بينما تقاوم المكاسب توقعات التباطؤ الاقتصادي العالمي.

واستمرت التقلبات السعرية، حيث أدى ضعف توقعات الطلب إلى الحد من تأثير تخفيضات إنتاج «أوبك +» كما يتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الصخري الأمريكي في مايو المقبل، وهو ما يقلل المخاوف نسبيا في السوق النفطية من شح الإمدادات.

ويقول لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن الإمدادات النفطية العالمية تظهر علامات على النمو، حيث انتعشت صادرات الخام الروسية مرة أخرى فوق ثلاثة ملايين برميل يوميا في الأسبوع الماضي رغم تعهد موسكو بأنها ستقوم بخفض الإنتاج بنحو 500 ألف برميل يوميا على مدار العام الجاري.

ونقلوا عن شركة «تي دي سيكورتيز» تأكيدها أن الضغط الصعودي القصير للأسعار الذي أحدثه التخفيض المفاجئ لإنتاج «أوبك+» بدأ ينفد حيث تميل أساسيات السوق النفطية إلى الاتجاه الهبوطي مرة أخرى.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة إن المعنويات الإيجابية الصاعدة في السوق النفطية ما زالت راسخة وتقاوم موجات الهبوط، مشيرا إلى أن عديدا من مراقبي السوق يراهنون بالفعل على أن انتعاش الصين من قيود الجائحة سيؤدي إلى مكاسب واسعة في الأسعار خلال بقية العام، حيث نما اقتصاد الصين بأسرع وتيرة في عام، ما وضع البلاد على المسار الصحيح لتحقيق هدف النمو.

ولفت إلى أن السوق النفطية تترقب الخطوات المقبلة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي، التي ستوفر نظرة ثاقبة حول صحة الاقتصاد الأمريكي والمسار المحتمل للسياسة النقدية، لافتا إلى تطلع السوق لخفض وتيرة الزيادات المتلاحقة والسريعة في أسعار الفائدة، التي تهدف إلى مكافحة التضخم، لكنها تؤدي إلى اتساع المخاوف من الركود والتباطؤ الاقتصادي.

ويرى جوران جيراس، مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا أن الآمال منعقدة على تعاف سريع للطلب ليس بقيادة الصين وحدها لكن الهند أيضا، وهي أسرع الاقتصادات النامية نموا، مشيرا إلى أن بعض شركات النفط والغاز الطبيعي الهندية تضخ حاليا مليارات الدولارات في أنشطة التنقيب عن النفط في المياه العميقة والمياه العميقة للغاية، وذلك في إطار خطة جديدة للهند تهدف إلى تقليل الاعتماد على الإمدادات الخارجية.

ونوه إلى إعلان كبار مسؤولي الطاقة في الهند أنه في ظل وجود شهية سريعة النمو في استهلاك النفط الخام تحرص البلاد على خفض فاتورة استيراد الوقود وتعزيز أمن الطاقة، وقد شجعت عديدا من الشركات الحكومية على بذل مزيد من الجهد للاستفادة من احتياطيات النفط والغاز المحلية، مشيرا إلى أن الهند من أكثر دول العالم معاناة من الطفرة التي حدثت في أسعار استيراد موارد الطاقة المختلفة، ما عمق الضغوط التضخمية في البلاد وكبح الوصول إلى أهداف النمو سريعا.

ويتفق أندريه ياني‌يف، المحلل البلغاري والباحث في شؤون الطاقة مع أن العقوبات الغربية وسقف الأسعار على النفط الروسي لم تثبت فاعليتهما أو تأثيرهما الواسعين في السوق، حيث عززت أوروبا وارداتها من المنتجات البترولية المكررة من الدول، التي زادت وارداتها من النفط الخام الروسي، ما قوض فعالية سقف الأسعار والحظر.

وسلط الضوء على تقرير صادر عن مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف يشير إلى حظر الاتحاد الأوروبي وأستراليا ومعظم دول مجموعة السبع الواردات المباشرة من النفط الخام الروسي، لكنها رفعت بشكل غير مباشر واردات النفط الروسي من خلال شراء كميات أكبر من المنتجات النفطية من البلدان التي أصبحت أكبر مشتر للخام الروسي.

ويقول سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة إن الإمدادات النفطية الروسية تتوسع في الأسواق الآسيوية وأثبتت مرونة في التعامل مع العقوبات الغربية وهو ما دفع وزارة الخزانة الأمريكية إلى نشر تحذير للشركات الأمريكية بشأن التهرب المحتمل من وضع حد أقصى لسعر النفط الروسي المصدر، مشيرا تحديدا إلى النفط المصدر عبر خط أنابيب شرق سيبيريا المحيط الهادئ والموانئ في شرق روسيا.

وأوضح أن تقارير دولية رصدت أن صادرات النفط الخام يتم تداولها في بعض المناطق فوق الحد الأقصى لسعر البرميل البالغ 60 دولارا وفرضته الدول الغربية، مشيرا إلى وجود محاولات كثيفة للتهرب المحتمل من الحد الأقصى للأسعار، حيث إن بعض الموانئ يتم تداول النفط الروسي فيها أعلى من الحد الأقصى لافتا إلى أن الكيانات الأمريكية قد تقدم خدمات عن غير قصد لتلك الصفقات.

ومن ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، سجلت أسعار النفط تراجعا حادا أمس، بلغ 2 في المائة وسط توقعات رفع أسعار الفائدة الأمريكية الذي يمكن أن يبطئ النمو، ويقلل استهلاك النفط، الذي طغى على أثر البيانات الاقتصادية الصينية القوية وتراجع المخزونات الأمريكية.

وبحلول الساعة 09:29 بتوقيت جرينتش تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 1.70 دولار إلى 83.07 دولار للبرميل، كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.64 دولار ليصل إلى 79.22 دولار للبرميل.

وقال رافائيل بوستيك، رئيس البنك الاحتياطي الاتحادي في أتلانتا أمس الأول، إن مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» سيقدم على الأرجح على زيادة أخرى في سعر الفائدة لمحاربة التضخم.

وتتوقع الأسواق بنسبة 86 في المائة، أن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة 25 نقطة أساس في اجتماع السياسة النقدية المقرر في مايو.

في غضون ذلك، أظهرت بيانات أن اقتصاد الصين أكبر دولة مستوردة للنفط الخام سجل نموا بأعلى من المتوقع عند 4.5 في المائة في الربع الأول.

ومن جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 85.51 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 86.43 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق ثالث انخفاض على التوالي، وإن السلة استقرت نسبيا، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 85.41 دولار للبرميل.

صادرات النفط من موانئ غرب روسيا عند أعلى مستوى منذ 2019

الاقتصادية

قالت مصادر في قطاعي التجارة والشحن إن شحنات النفط من الموانئ الرئيسة بغرب روسيا سترتفع في أبريل إلى أعلى مستوياتها منذ 2019 لتتجاوز 2.4 مليون برميل يوميا رغم تعهد موسكو بخفض الإنتاج.

وسيرتفع تصدير النفط الخام الروسي ونقله من موانئ بريمورسك وأوست لوجا ونوفوروسيسك في أبريل (نيسان) إلى أكثر من عشرة ملايين طن صعودا من 9.7 مليون طن في مارس، وفقا لـ»رويترز».

وقال ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي في العاشر من فبراير إن روسيا ستخفض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا في مارس ثم تعهد في مطلع أبريل بالتوسع في خفض الإنتاج حتى نهاية العام.

وبلغت صادرات النفط الروسي في آذار (مارس) أعلى مستوى لها منذ نيسان (أبريل) 2020 رغم العقوبات المفروضة على موسكو، لكن عائداتها تراجعت عما كانت عليه قبل عام، وفق ما ذكرت وكالة الطاقة الدولية.

وقالت الوكالة في تقريرها الشهري بشأن سوق النفط إنه رغم العقوبات القاسية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع ارتفع إجمالي شحنات النفط من روسيا في مارس بمقدار 600 ألف برميل يوميا وبلغ 8.1 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2020.

وقالت الوكالة إن القسم الأكبر من الزيادة يعود إلى المنتجات النفطية المكررة التي ارتفعت بمقدار 450 ألف برميل يوميا لتبلغ 3.1 مليون برميل.

وأفادت بأن «صادرات النفط الروسية بلغت في مارس أعلى مستوى لها منذ أبريل 2020 بفضل زيادة تدفق المنتجات التي عادت إلى مستويات شوهدت آخر مرة قبل الحرب الروسية في أوكرانيا».

وأوضحت أن عائدات روسيا ارتفعت الشهر الماضي بمقدار مليار دولار إلى 12.7 مليار دولار لكنها بقيت مع ذلك أقل من 43 في المائة عن العام الماضي.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن شحنات المنتجات النفطية المتجهة إلى الاتحاد الأوروبي تضاعفت تقريبا بين فبراير ومارس لتبلغ 300 ألف برميل يوميا، لكنها منخفضة بنحو 1.5 مليون، مقارنة بمستويات ما قبل الحرب.

وبلغت شحنات الديزل إلى تركيا، التي رفضت المشاركة في فرض العقوبات الغربية على موسكو، أعلى مستويات لها منذ 2018. ورغم العقوبات الدولية التي تستهدف نفطها أعادت روسيا توجيه صادراتها من المحروقات إلى دول أخرى مثل الهند.

العراق يعتزم رفع إنتاج الخام في حقل شرقي بغداد

الاقتصادية

أكد حيان عبدالغني، نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط العراقي، حرص وزارة النفط على زيادة معدلات إنتاج النفط الخام واستثمار الغاز المصاحب من الجزء الجنوبي من حقل شرقي بغداد.

وقال وزير النفط في تصريحات صحافية خلال تفقده موقع الجزء الجنوبي من حقل شرق بغداد في منطقتي النهروان والصويرة جنوبي بغداد أمس، إن هذا «الحقل يعد أحد أكبر الحقول النفطية مساحة ويبلغ معدل إنتاجه حاليا 30 ألف برميل باليوم، وإنتاج الذروة بموجب العقد المبرم مع شركة «آي بي إس» الصينية 2018 هو الوصول إلى معدل إنتاج يصل إلى 40 ألف برميل باليوم».

وأكد أن «وزارة النفط تخطط لزيادة معدلات إنتاج الحقل إلى أكثر من 80 ألف برميل باليوم وإنتاج الغاز الجاف فيه إلى 50 مليون قدم مكعبة في اليوم».

وذكر أن «أحد أهم أهداف التطوير وزيادة الإنتاج في الجزء الجنوبي من حقل شرقي بغداد هو لتزويد محطتي كهرباء القدس والزبيدية بكميات جيدة من النفط الخام والغاز الجاف لمحطة كهرباء بسماية».

وكان وزير النفط العراقي قد أعلن أن وزارة النفط تخطط لرفع الطاقة الإنتاجية للعراق إلى معدلات تراوح بين خمسة وستة ملايين برميل في اليوم خلال أعوام.

وكان قد أكد زياد علي فاضل، وزير الكهرباء العراقي أن وزارة الكهرباء ماضية في زيادة معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد إلى 24 ألف ميجاواط خلال موسم الصيف المقبل. ونقلت أنباء صحافية عن وزير الكهرباء العراقي قوله «إن هذه الزيادة في معدلات الإنتاج ستكون بإضافة تراوح بين ثلاثة آلاف و3500 ميجاواط عن العام الماضي، في حين تبلغ الحاجة الكلية للبلاد من الطاقة الكهربائية نحو 34 ألف ميجاواط».

5.1 ٪ ارتفاع توليد الطاقة من المؤسسات الصناعية في الصين

الاقتصادية

ارتفع توليد الطاقة من المؤسسات الصناعية في الصين التي يبلغ حجم المبيعات السنوية لكل منها 20 مليون يوان على الأقل (2.91 مليون دولار) بنسبة 5.1 فى المائة على أساس سنوي فى مارس الماضي.

وقالت منج وي، المتحدثة باسم اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح خلال مؤتمر صحافي إن إجمالي توليد الطاقة للمؤسسات المذكورة بلغ 717.3 مليار كيلوواط ساعي خلال الفترة المذكورة.

ووفقا لوكالة الأنباء الصينية «شينخوا» أمس، توسع توليد الطاقة الحرارية بنسبة 9.1 في المائة على أساس سنوي في مارس، بينما زاد إنتاج الطاقة النووية بنسبة 4.6 في المائة على العام الماضي.

وقالت منج إن توليد الطاقة الشمسية ارتفع 13.9 في المائة على أساس سنوي في الشهر الماضي، بينما زاد إنتاج طاقة الرياح 0.2 في المائة.

وأضافت منج أن إجمالي توليد الطاقة في الربع الأول من العام الجاري، ارتفع 2.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.07 تريليون كيلوواط ساعي. وأظهرت بيانات أصدرتها الهيئة الوطنية للإحصاء أن الناتج الصناعي ذا القيمة المضافة في الصين، وهو مؤشر اقتصادي مهم، ازداد 3.9 في المائة على أساس سنوي خلال شهر مارس الماضي.

وأضافت البيانات أن الناتج الصناعي ذا القيمة المضافة ازداد 3 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الأول، بارتفاع 0.3 نقطة مئوية عن المستوى المسجل في الربع الرابع من 2022. وقالت الهيئة إن الإنتاج الصناعي الصيني تعافى بشكل مطرد خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الجاري، فيما شهدت توقعات الأعمال تحسنات شاملة.

تراجع مخاوف الشركات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا بشأن الطاقة

الاقتصادية

أظهر مسح اقتصادي نشرت نتائجه اليوم تراجع مخاوف الشركات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا بشأن إمدادات الطاقة بعد أن كانت هذه الشركات تخشى من توقفها عن العمل بسبب ارتفاع أسعار الطاقة في العام الماضي.

وبحسب المسح الذي أجراه بنك التنمية الحكومي الألماني «كيه إف دبليو» في مارس الماضي، قال 31 في المائة من الشركات إن تأثير تكاليف الطاقة عند مستوياتها الحالي على أنشطتها محدود أو معدوم. وفي سبتمبر من العام الماضي كانت هذه النسبة 13 في المائة فقط، في الوقت نفسه قال 9 في المائة من الشركات إن المخاوف المالية تسيطر عليها.

وقال نحو نصف الشركات التي شملها المسح وعددها 2485 شركة إن تكاليف الطاقة مثلت عبئا إضافيا، لكنها تعتقد أنها تستطيع استيعابه حتى على المدى الطويل.

وقال حوالي 75 في المائة من الشركات التي يصل إجمالي حجم أعمالها إلى 500 مليون يورو (549 مليون دولار) سنويا إنها خفضت استهلاكها للطاقة منذ بدء الحرب في أوكرانيا، عبر إجراءات عديدة منها تبني أساليب موفرة لاستهلاك الوقود في قيادة المركبات وتعديل درجات حرارة أجهزة التكييف أو التدفئة في الغرف. كما استثمرت هذه الشركات في خفض استهلاك الطاقة مثل العزل الحراري للمباني وتوفير استهلاك الطاقة في المصانع باستخدام التكنولوجيات الحديثة.

إنتاج الغاز من حقل «ظهر» المصري يتراجع 11 في المئة

اندبندنت

كشفت بيانات حديثة، أن إنتاج الغاز من حقل «ظهر» العملاق في مصر، تراجع بنسبة 11 في المئة على أساس سنوي إلى 2.5 مليار قدم مكعبة في اليوم في عام 2022. ووفق بيانات موقع «ميدل إيست إيكونوميك سيرفاي»، فقد انخفض الإنتاج المتناقص من الحقل الرئيسي لشركة إيني الإيطالية بنسبة 6 في المئة تحت سقف الإنتاج المحدد في الحقل في عام 2021 و23 في المئة أقل من إجمالي الطاقة الإنتاجية للحقل، ويأتي ذلك على خلفية صعوبات اختراق المياه.

وأوضح التقرير، أن التراجع في الإنتاج سيؤدي إلى خسائر في إجمالي إنتاج مصر من الغاز، الذي انخفض إلى أدنى مستوى له في 28 شهراً عند 6.1 مليار قدم مكعبة يومياً في فبراير (شباط) الماضي، بتراجع تبلغ نسبته 7 في المئة على أساس سنوي. ويمثل حقل «ظهر»، أكبر حقل للغاز في البحر الأبيض المتوسط، نحو 38 في المئة من إنتاج الغاز في مصر. وسمح اكتشاف الحقل في عام 2018 بتوقف مصر عن استيراد الغاز ثم تحولت إلى مصدر صاف للغاز الطبيعي. لكن في المقابل، فإن صادرات الغاز الطبيعي المسال ظلت مستقرة بفضل واردات الغاز الإسرائيلي. وعلى رغم تراجع إنتاج حقل ظهر، فقد ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسال المصرية بنسبة 6 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 1.9 مليون طن في الربع الأول من عام 2023، بدعم من الواردات من إسرائيل. وزادت شحنات الغاز الإسرائيلي إلى مصر نحو 49 في المئة لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 606 ملايين قدم مكعبة في اليوم في عام 2022.

«إيني» تستعد لحفر آبار استكشافية جديدة

في الوقت نفسه، تستعد شركة الطاقة الإيطالية «إيني»، للبدء في أعمال حفر بئر استكشافية جديدة للغاز الطبيعي بمنطقة امتياز شمال شرقي حابي البحرية شرق البحر المتوسط خلال سبتمبر (أيلول) المقبل. وتتولى شركة بترول بلاعيم (بتروبل) أعمال حفر البئر الاستكشافية «أوريون-X1»، والتي من المتوقع أن تبلغ تكلفتها الاستثمارية نحو 130 مليون دولار، وفق ما ذكرته المصادر للجريدة.

وتقع البئر الاستكشافية ضمن منطقة امتياز شمال شرقي حابي البحرية، المملوكة بنسبة 70 في المئة لشركة «إيني» و30 في المئة لشركة «إنرجين» للنفط والغاز التي تتخذ من لندن مقراً لها. وتسعى «إنرجين» إلى تقليص حصتها بنسبة 12 في المئة قبل بدء أعمال الحفر. و»بتروبل» هي شركة مشتركة مملوكة مناصفة بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة «إيوك برودكشن بي في» التابعة لشركة «إيني» الإيطالية.

أيضاً، تبحث شركة «شيفرون» للطاقة عن منصة حفر لاستكشاف المزيد من الغاز الطبيعي قبالة سواحل قبرص ومصر وإسرائيل للمساعدة في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في أوروبا والمنطقة. ووفق وكالة «رويترز»، فقد طرحت الشركة مناقصة لتأجير منصة الحفر بدءاً من عام 2024.

وتعمل شركة «شيفرون» على استغلال حقل أفروديت القبرصي مع شركائها شل ونيو ميد إنيرجي الإسرائيلية، مع خطط لتصدير الكثير من هذا الغاز إلى مصر لتسييله. كما حققت شيفرون وشريكتها إيني كشفاً جديداً للغاز الطبيعي قبالة السواحل المصرية في شرق البحر المتوسط، في يناير (كانون الثاني) الماضي، بإجمالي احتياطيات يبلغ نحو 3.5 تريليون قدم مكعبة من الغاز. وما زلنا في انتظار تأكيدات من الشركتين ومن وزارة البترول على حجم الغاز المكتشف.

حوافز قوية لتكثيف البحث والاستكشاف

في تصريحات حديثة، أكد طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية في مصر، أهمية الاجتماعات التي تتم لمناقشة تطوير وزيادة معدلات الإنتاج الحالية من الزيت الخام، والتواصل المباشر بين كافة أطراف منظومة الإدارة والعمل والإنتاج، في ظل ما تسفر عنه من حلول. وأشار إلى أن هذه الاجتماعات تعمل على تحديد الأولويات لتحقيق التكامل اللازم والذي ينعكس بدوره على زيادة إنتاجية الشركات والتغلب على التحديات القائمة أو التي تطرأ. وشدد، خلال اللقاء الدوري للجنة تطوير وزيادة المعدلات الحالية لإنتاج الزيت الخام والذي ضم شركات بتروزنيمة وبتروسيناء وبترو شدوان ومنطقة جنوب ملك بمنطقة سيناء البترولية، على أهمية إيجاد حلول ابتكارية والاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد وتسهيلات العمليات المتاحة بالمناطق البترولية ومنها منطقة سيناء ذات العراقة والتاريخ، بخاصة وأن مناطق الامتياز بهذه الشركات لا تزال لديها احتمالات بترولية مؤكدة تحتاج لمزيد من دعم التعاون والتنسيق المستمر بين هذه الشركات.

الوزير المصري، أشار إلى أن المرحلة الحالية بما تشهده من ارتفاع أسعار البترول العالمية تمنح حافزاً قوياً لدى الشركاء لتكثيف أعمال البحث والاستكشاف وحفر مزيد من الآبار ومن ثم زيادة الإنتاج. واستمع إلى عروض توضيحية من رؤساء وممثلي الشركاء بالشركات التي يتم العمل على تطوير وزيادة إنتاجها بمنطقة سيناء البترولية، تضمنت استعراض الاحتياطيات البترولية التى يمكن تنميتها، والتحديات التي تواجه ذلك، وكيفية التغلب عليها.

وشدد على أهمية الإسراع بتنمية الاحتياطيات التي تم عرضها مع التنسيق الكامل من خلال اللجنة لدعم ذلك التوجه، وبخاصة في ما يتعلق ببرامج الحفر والإصلاح وإكمال الآبار، والالتزام ببرامج الترشيد وتخفيض الإنفاق وتوفير اللجنة كل ما من شأنه دعم خطط زيادة إنتاج تلك الشركات، لافتاً إلى أن المتابعة الميدانية والتواجد في مواقع العمل والإنتاج البترولي بشكل عام، تأتي على رأس الأولويات خلال المرحلة الحالية.

وزير البترول المصري: أسعار النفط حافز لحفر مزيد من الآبار وزيادة الإنتاج

الطاقة

أكد وزير البترول المصري طارق الملا، أن ارتفاع أسعار النفط حاليًا واستقرارها فوق مستويات 80 دولارًا للبرميل يُعد حافزًا لمواصلة الاستكشاف والتنقيب وزيادة الإنتاج.

وشدد الملا على أهمية الاجتماعات التي تتم لمناقشة تطوير معدلات الإنتاج الحالية من النفط الخام وزيادتها، والتواصل المباشر بين أطراف منظومة الإدارة والعمل والإنتاج كافّة، من أجل وضع حلول لجميع التحديات التي تواجه قطاع النفط المصري.

وأشار وزير البترول المصري إلى أن الاجتماعات تعمل على تحديد الأولويات لتحقيق التكامل اللازم الذي ينعكس بدوره على زيادة إنتاجية الشركات والتغلب على التحديات القائمة أو التي تطرأ.

استغلال الموارد

لفت الملا -خلال اللقاء الدوري للجنة تطوير معدلات إنتاج النفط الخام وزيادتها، الذي ضم شركات بترو زنيمة وبترو سيناء وبترو شدوان ومنطقة جنوب ملك في منطقة سيناء البترولية- إلى أهمية إيجاد حلول ابتكارية والاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد وتسهيلات العمليات المتاحة في المناطق النفطية ومنها منطقة سيناء ذات العراقة والتاريخ.

وأوضح أن مناطق الامتياز في هذه الشركات ما زالت لديها احتمالات نفطية مؤكدة تحتاج إلى مزيد من دعم التعاون والتنسيق المستمر بين هذه الشركات.

وشدد وزير البترول المصري على أن المرحلة الحالية بما تشهده من ارتفاع أسعار النفط العالمية تمنح حافزًا قويًا لدى الشركاء لتكثيف أعمال البحث والاستكشاف وحفر مزيد من الآبار ومن ثم زيادة الإنتاج.

احتياطيات النفط في سيناء

استمع الوزير الملا إلى عروض توضيحية من رؤساء وممثلي الشركاء في الشركات التي يتم العمل على تطوير وزيادة إنتاجها في منطقة سيناء النفطية.

وتضمّنت العروض استعراض الاحتياطيات النفطية التي يمكن تنميتها، والتحديات التي تواجه ذلك، وكيفية التغلب عليها، وفق البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وشدد وزير البترول المصري على أهمية الإسراع في تنمية الاحتياطيات التي عُرضت مع التنسيق الكامل من خلال اللجنة لدعم ذلك، خاصة فيما يتعلق ببرامج الحفر والإصلاح وإكمال الآبار، والالتزام ببرامج الترشيد وتخفيض الإنفاق، وتوفير كل ما من شأنه دعم خطط زيادة إنتاج تلك الشركات.

ولفت إلى أن المتابعة الميدانية والوجود في مواقع العمل والإنتاج النفطي بصورة عامة، تأتي على رأس الأولويات خلال المرحلة الحالية.

الإنفوغرافيك التالي من إعداد منصة الطاقة المتخصصة يستعرض أبرز أرقام قطاع النفط المصري في 2022

إنتاج النفط والغاز في مصر

شهد إنتاج النفط والغاز في مصر خلال 2022 تراجعًا، في وقت ارتفعت فيه إنتاج المشتقات النفطية، وفق البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وأظهر تقرير وزارة البترول والثروة المعدنية أن إجمالي إنتاج الثروة النفطية خلال عام 2022 بلغ نحو 97.5 مليون طن مقارنة مع 82.4 مليون طن من النفط المكافئ في 2021.

وتراجع إنتاج النفط الخام والمكثفات إلى 27.8 مليون طن مقارنة مع 28.3 مليون طن في 2021، كما انخفض إنتاج الغاز في 2022 إلى 50.6 مليون طن مقابل 53.1 مليون طن غاز في 2021.

في المقابل ارتفع إنتاج الغاز المنزلي (البوتاجاز) إلى 1.1 مليون طن مقابل مليون طن في 2021.

النفط الروسي يجد مُبتغاه في السعودية والإمارات.. ما موقف أميركا؟

أسماء السعداوي

الطاقة

أعادت شحنات النفط الروسي تغيير دفّتها اضطرارًا، بعد عقوبات غربية قاسية أعقبت الحرب على أوكرانيا في فبراير/شباط 2022.

ورغم أن الغرب كان يرمي من وراء تلك القيود إلى تجفيف منابع تمويل الحرب الروسية بقيادة فلاديمير بوتين، نجحت موسكو -على غير المتوقع- في تحقيق أقصى استفادة من الوضع الجديد، وجذبت أسواقًا بديلة متسلحة بأسعارها الرخيصة.

وكانت أبرز تلك الدول السعودية والإمارات، اللتين وجدتا فرصة سانحة لاستيراد النفط الروسي وتخزينه وإعادة تصديره، رغم جهود أميركية قوية لإقناعهما بالانضمام للحملة الغربية على موسكو، بحسب تقرير نشره موقع «أويل برايس» (Oil Price)، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وكشفت بيانات تعقّب السفن وخدمات السلع أن السعودية والإمارات (رغم أن لديهما احتياطي ضخم) اتّجهتا لاستيراد الديزل والنافثا وزيت الوقود من روسيا.

الإمارات

دخل حظر، أقرّه الاتحاد الأوروبي على واردات المنتجات النفطية الروسية المكررة المنقولة بحرًا، حيز التنفيذ في 5 من فبراير/شباط المنصرم.

وبعدما سدّت أوروبا الأبواب في وجهه، اضطر نحو مليون برميل يوميًا من الديزل الروسي والنافثا وأنواع أخرى من الوقود إلى البحث عن دول أخرى لاستقباله.

برزت الإمارات بوصفها مركزًا دوليًا رئيسًا لاستيراد وتجارة وإعادة توزيع النفط الروسي، بعد فرض الدول الغربية قيودًا وسقفًا للأسعار على النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية الأخرى.

إذ سجلت صادرات النفط الروسي إلى الإمارات رقمًا قياسيًا في عام 2022 المنصرم، وتضاعفت 3 مرات مقارنة بعام 2021، لتسجل 60 مليون برميل، بحسب بيانات شركة كبلر لتعقّب بيانات السفن التي رصدتها صحيفة «وول ستريت جورنال».

وتستقبل حاليًا الفجيرة -أكبر مركز تجاري في الإمارات- الكثير من المنتجات النفطية الروسية، التي تحتلّ أحجامها الآن المركز الثاني بعد زيت الوقود القادم من السعودية، بحسب تقديرات وكالة «آرغوس ميديا» المعنية بأخبار الطاقة.

كانت المديرة التجارية في مرافئ (في تي آي) الفجيرة، مها عبدالمجيد، قد قالت في مارس/آذار الماضي، إن ميناء الفجيرة -ثالث أكبر مركز للتزوّد بالوقود في العالم- شهد تدفقًا كبيرًا للنفط الروسي، وبخاصة خام الأورال والنافثا.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- إنتاج روسيا منذ بدء غزو أوكرانيا

السعودية

السعودية هي أكبر مُصدّر للنفط الخام في العالم، وتشكّل مع روسيا جبهة قيادة منظمة الدول المصدّرة للنفط أوبك وتحالف أوبك+، الذي يضطلع بدور تنسيق إمدادات النفط الخام إلى السوق العالمية منذ أكثر من 6 سنوات.

وبدأت روسيا تصدير الوقود إلى السعودية في مطلع العام الجاري (2023)؛ إذ تشير بيانات كبلر إلى أن موسكو أرسلت للآن نحو 100 ألف برميل من الوقود إلى السعودية، مقارنةً بصفر واردات قبل الغزو الروسي لأوكرانيا.

كما يبدو أن صادرات الديزل الروسية إلى السعودية تشهد تسارعًا، سواء عبر الشحنات المباشرة أو عمليات النقل من سفينة لأخرى.

تلجأ موسكو لعمليات نقل النفط الروسي من سفينة لأخرى، لتقصير مسارات الناقلات المتجهة إلى أفريقيا وآسيا، بحسب التقرير الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وبدأت روسيا تصدير الديزل إلى السعودية في شهر فبراير/شباط الماضي، حسبما نقلت وكالة رويترز عن تجّار وبيانات تتبّع السفن.

دول عربية أخرى

تستقبل دول أخرى تدفقات الوقود الروسي إلى دول ثالثة من خلال سقف أسعار، إذا نُفِّذت الصفقة عبر شركات التأمين الغربية.

ويبلغ الحدّ الأقصى للديزل الروسي 100 دولار أميركي للبرميل بموجب سقف الأسعار، في حين تحدد سعر المنتجات النفطية منخفضة التكلفة عند 45 دولارًا أميركيًا للبرميل.

وقفزت صادرات الديزل الروسي بنسبة 33٪ في مارس/آذار، واتجهت شحنات خرجت من موانٍ روسية مطلة على البحر الأسود إلى مناطق في شرق وغرب البحر المتوسط، مثل ليبيا ومصر وتونس.

وقالت كبيرة محللي السوق في شركة فورتكسا، باميلا مونغر، إن صادرات موانٍ بحر البلطيق «تحولت إلى حصص مئوية متساوية إلى البرازيل والسعودية ومصر والمغرب».

وأشارت رئيسة قسم التحليلات الخاصة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في شركة فورتكسا، سيرينا هوانغ، إلى أن «بعض أنماط تداول النفط الروسي تتعزز، مع استمرار تغير المشهد».

فقد برزت الهند والصين بوصفهما أكبر شريكين تجاريين إستراتيجيين لروسيا، وشكّل كل منهما ثلث إجمالي واردات النفط الروسي في مارس/آذار»، بحسب هوانغ.

كما قالت هوانغ: «بالنظر إلى الأسواق البديلة للنفط الروسي بعد حظر الاتحاد الأوروبي، نرى تميزًا مثيرًا للاهتمام لصادرات النفط الخام والنافثا والوقود، إلى دول في آسيا والشرق الأوسط، في حين شهدت صادرات الديزل مزيدًا من التنوع، لتتجه نحو السعودية وتركيا والبرازيل وغيرها».

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- إيرادات صادرات النفط الروسي منذ بدء غزو أوكرانيا

موقف أميركي ضعيف

فشلت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في إقناع حلفائه الإستراتيجيين في الخليج بالعدول عن استيراد النفط الروسي المغري، والانضمام لتحالف غربي مناهض لروسيا.

وتُعدّ صادرات الوقود الروسي إلى السعودية والإمارات دليلًا دامغًا على ضعف النفوذ الأميركي على حلفائها الرؤساء في الشرق الأوسط.

إذ سافر وكيل وزارة الخزانة الأميركية لشؤون الإرهاب والمخابرات المالية بريان نيلسون إلى الشرق الأوسط وتركيا في مطلع شهر أبريل/نيسان الجاري.

وخلال زياراته إلى سلطنة عُمان وأبوظبي ودبي وتركيا، «بحث نيلسون جهود وزارة الخزانة لإحباط المحاولات الروسية لتفادي سهم العقوبات الدولية وقيود التصدير المفروضة في أعقاب حربها الوحشية على أوكرانيا».

أرامكو للتجارة.. ماذا تعرف عن ذراع عملاقة النفط السعودية في بيع الخام ومشتقاته؟

أحمد عمار

الطاقة

تُعدّ شركة أرامكو للتجارة ذراع عملاقة النفط السعودية أرامكو في تسويق وبيع النفط الخام ومشتقاته وغيرهما على المستوى العالمي، إذ نجحت الشركة الفرعية منذ تأسيسها في الوجود بالعديد من الأسواق عبر ارتكازها على محفظة تجارية ضخمة من المنتجات النفطية.

وتأتي أرامكو للتجارة ضمن إستراتيجية الشركة الأم أرامكو للتحول إلى شركة متكاملة للطاقة من خلال التوسع في عمليات إنتاج النفط وتكريره والبتروكيماويات وتسويقها عالميًا.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة أبرز المعلومات عن شركة أرامكو للتجارة التي تمثّل اليوم لاعبًا رئيسًا في سوق المشتقات، وشريكًا تجاريًا مهمًا لشركات التكرير والشحن والمؤسسات المالية وشركات تجارة السلع الأخرى والمستهلكين النهائيين.

نشأة أرامكو للتجارة

تعود بداية فكرة إنشاء أرامكو للتجارة لعام 2010، حين أصدر مجلس إدارة أرامكو السعودية في ذلك الوقت قرارًا بإنشائها بصفتها شركة تابعة، لدمج أصول التكرير والمعالجة والتسويق في شركة واحدة.

وفي العام التالي، أُسست أرامكو للتجارة لتكون كيانًا واقعيًا منذ عام 2011، ومقرها الرئيس في مدينة الظهران عاصمة النفط السعودي.

ومنذ عام 2012، بدأت ذراع أرامكو عملياتها التجارية والتركيز في ذلك الوقت على تجارة المنتجات المكررة والسائلة والبتروكيماويات السائبة والبولي أوليفينات. ونجحت أرامكو للتجارة خلال الأشهر الأولى من إطلاقها دوليًا في تسويق نحو 680 ألف برميل من المنتجات النفطية.

ومع توسع نشاط الشركة، اتجهت في عام 2013 إلى تأجير مرافق للتخزين والمزج في المراكز التجارية الرئيسة، بهدف زيادة حجمها التشغيلي وتوسيع قاعدة عملائها واقتناص الفرص في الأسواق الدولية.

واتجهت الشركة بعد ذلك إلى زيادة محفظة منتجاتها بإضافة النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، لتدعيم توسعها في السوق الدولية.

وكان عام 2019 شاهدًا على بيع أرامكو للتجارة أول شحنة لها من الغاز الطبيعي المسال، وفق المعلومات التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2022، أفادت وكالة بلومبرغ بأن أرامكو تمضي قدمًا في خطط طرح عام أولي لذراعها التجارية، بقيمة قد تصل إلى 30 مليار دولار.

تأسيس 4 شركات تابعة

منذ عام 2017، اتجهت الشركة إلى تأسيس مراكز تجارية رئيسة خارجية في إطار تنفيذ سياستها التوسعية واغتنام الفرص، لتتبع لها 4 شركات حاليًا في مناطق جغرافية مختلفة.

وكان مكتب سنغافورة، الذي جرى تأسيسه عام 2017 من خلال إنشاء شركة تابعة تحمل اسم «أرامكو للتجارة في سنغافورة»، هو أول مراكزها الرئيسة خارجيًا.

وفي عام 2019، أسست أرامكو للتجارة مكتبًا لها في إمارة الفجيرة بدولة الإمارات من خلال تدشين شركة تابعة تحمل اسم «أرامكو لتجارة المنتجات النفطية في الفجيرة»، لتتولى أنشطة مزج وتخزين زيت الوقود والبنزين، وفي العام نفسه، أسست -أيضًا- شركة تابعة لها في لندن.

ومؤخرًا، دشنت أرامكو للتجارة شركة تابعة لها في مدينة هيوستن بولاية تكساس الأميركية خلال العام الجاري (2023)، تحمل اسم «أرامكو للتجارة الأميركية المحدودة»، بهدف القيام بمهمة تسويق المشتقات النفطية.

وجرى تأسيس شركة أرامكو للتجارة الأميركية بعد استحواذ أرامكو للتجارة على شركة «موتيفا للتجارة»، وذلك في إطار سعيها إلى توسيع أعمالها التجارية في أميركا الشمالية والجنوبية.

وتمتلك «موتيفا» أكبر مصفاة لتكرير النفط في أميركا الشمالية، وتقع في مدينة بورت أرثر، بطاقة إنتاجية تصل إلى 630 ألف برميل يوميًا.

وبحسب آخر البيانات المتاحة على موقع أرامكو، تعتمد أرامكو للتجارة على أسطول مكون من أكثر من 40 ناقلة نفط.

ماذا تضم المحفظة التجارية للشركة؟

تضم محفظة أعمال أرامكو مجموعة كبيرة من المنتجات النفطية بالإضافة إلى النفط الخام، لتنجح الشركة في بيع 6 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام والمنتجات في الوقت الراهن، بحسب تصريحات رئيسها التنفيذي إبراهيم البوعينين، في فبراير/شباط 2023.

كما توضح بيانات أرامكو للتجارة أنها تمتلك محفظة متنوعة من مختلف درجات النفط الخام المتداولة دوليًا، إذ تحصل عليها من آسيا وأوروبا وأفريقيا والأميركتين.

ويوفر ذلك التنوع في درجات النفط الخام مجموعة واسعة من الخيارات لمصافي التكرير لتلبية الاحتياجات المختلفة للعملاء من المشتقات النفطية.

وتُصنف الشركة كذلك بأنها واحدة من كبرى شركات البنزين عالميًا، مع إدارة أرامكو للتجارة مرافق للتخزين والمزج في العديد من مناطق العالم.

وتضم محفظة أرامكو للتجارة -أيضًا- الديزل، إذ تستحوذ الشركة على حصة سوقية كبيرة من هذا الوقود، وتؤدّي دورًا مهمًا في توفير إمدادات مستقرة إلى أفريقيا والهند ومصر وأوروبا وآسيا.

كما تُعدّ الشركة لاعبًا رئيسًا في تجارة وقود الطائرات عالميًا، إذ تصدر كميات كبيرة إلى أكثر مراكز الطيران ازدحامًا، مثل المملكة المتحدة والإمارات وسنغافورة، بالإضافة إلى كوريا الجنوبية والصين وماليزيا والهند ومصر والخليج العربي.

ومنذ عام 2012، اتجهت أرامكو للتجارة إلى المنتجات العطرية لتشهد أعمال تجارة الكيماويات بصفة عامة لدى الشركة نموًا سريعًا، بالتعاون مع شركة سابك السعودية.

وبدأت الشركة منذ عام 2015 بتصدير فحم الكوك النفطي لينضم إلى محفظتها التجارية، وتكون أكبر مصدر لفحم الكوك عالي الكبريت في الشرق الأوسط.

وضمت الشركة إلى محفظتها تداول الغاز الطبيعي المسال منذ عام 2018، لتعزيز وجودها عالميًا، وتزويد الشركات التابعة لها دوليًا بمتطلبات الغاز المسال، الذي تشهد تجارته رواجًا كبيرًا في السنوات الأخيرة.

وكان قد سبق ذلك بدء أرامكو للتجارة في عام 2017 بضم تداول غاز النفط المسال إلى محفظتها التجارية.

كما تُعد أرامكو للتجارة من بين أكبر تجار النافثا عالميًا، مع استهداف الشركة السوق الآسيوية، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية الأعلى طلبًا على تلك المادة.

ومن بين محفظة الشركة -أيضًا- التجارة في زيت الوقود عالي ومنخفض الكبريت بمناطق متعددة في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة والإمارات، لتقدم خدمة تموين السفن، كما تمتلك مرافق لمزج وتخزين زيت الوقود في هولندا و الإمارات والسعودية ومصر.

وجاءت الشركة -أيضًا- من بين أحد المصدرين الرئيسين للكبريت بمنطقة الخليج العربي والبحر الأحمر، للاستعمال الصناعي في السوق العالمية.

وبصفة عامة، تخطط السعودية لزيادة إنتاجها النفطي بحلول عام 2027 إلى 13 مليون برميل يوميًا، على أن تحوّل 4 ملايين من إنتاجها إلى مواد كيماوية بحلول عام 2030.

لماذا نقل 4 ٪ من «أرامكو» إلى «السيادي السعودي»؟

الرياض: محمد المطيري

الشرق الأوسط

الماضي، عن إتمام نقل 4 في المائة من إجمالي أسهم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) من ملكية الدولة إلى الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار)، المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، يقول مختصون لـ«الشرق الأوسط» إن ذلك يعني دعم مرونة الصندوق في التحرك لاقتناص الفرص الاستثمارية والاقتصادية الاستراتيجية المتاحة محلياً وعالمياً، وبالتالي استمرار خطط دفع نمو الاقتصاد الوطني.

وقال ولي العهد السعودي، إن نقل ملكية جزء من أسهم الدولة في شركة أرامكو السعودية يأتي استكمالاً لمبادرات المملكة الهادفة لتعزيز الاقتصاد الوطني على المدى الطويل، وتنويع موارده، وإتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات «رؤية 2030». وواصل أن عملية النقل تساهم في تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة وزيادة عوائده الاستثمارية، الأمر الذي يعزز مركزه المالي القوي وتصنيفه الائتماني.

وتابع الأمير محمد بن سلمان، أن الدولة تظل المساهم الأكبر في «أرامكو» السعودية بعد عملية النقل بنسبة 90.18 في المائة من إجمالي أسهم الشركة، مؤكداً أن صندوق الاستثمارات العامة ماضٍ في إطلاق قطاعات جديدة، وبناء شراكات اقتصادية استراتيجية، وتوطين التقنيات والمعرفة، إلى جانب استحداث المزيد من الوظائف المباشرة وغير المباشرة في سوق العمل المحلية.

وأوضح لـ«الشرق الأوسط» أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك فيصل الدكتور محمد بن دليم القحطاني، أن الصندوق يتحرك بذكاء ومرونة عالية في كل الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية التنموية، مع المحافظة على مركزه المالي ومستوياته العالمية، وهو يتناسب مع تطلعات وطموحات وخطط ولي العهد السعودي في سرعة اقتناص الفرص الاستثمارية والاستراتيجية، وفق النظرية القيادية السعودية الجديدة التي تركز على القيادة اللحظية وتحكيم منطق الاقتصاد.

وأضاف الدكتور القحطاني، أن هذه الخطوة ستعزز من قوة الاقتصاد السعودي ونموه وستجعله من الاقتصادات الناشئة المزدهرة وقدوة لكل الاقتصادات المحيطة به، كما أنها ستسهم في دوران الأموال داخل الاقتصاد السعودي، مما سيفرز توليد وظائف جديدة والارتقاء بمستوى الجودة والخدمات، وتعزيز موقف القطاع الخاص، ورفع تنافسيته، ومنحه فرصة لإعادة هيكلة نفسه واقتناص الفرص الاستثمارية المتوفرة.

وأشار إلى أنها ستعزز من قوة صندوق الاستثمارات السعودية عالمياً في سهولة اقتناص الفرص الاستثمارية في الاقتصادات العالمية، وفي التنوع الاقتصادي في كل القطاعات حسب تنوع ومستهدفات رؤية السعودية 2030.

من جهته، وصف المحلل المالي حمد العليان، خلال حديثه لـ«الشرق الأوسط» هذه الخطوة بأنها تأتي في ظل الحراك الاقتصادي والقفزات التنموية والاستثمارية المتسارعة التي تعيشها السعودية، منذ انطلاق رؤية 2030 وخططها المهمة في تنويع مصادر الدخل الحكومي، والانفتاح على الفرص الاستثمارية والتنموية في المنطقة.

وأشار العليان إلى أن الخطوة ستكون فرصة جيدة في عدم الاعتماد على النفط مصدراً أساسياً بنسبة مرتفعة، ومحاولة تنويع مداخيل الاقتصاد السعودي من خلال الكثير من المشاريع الضخمة القائمة والقادمة، متوقعاً وصول الناتج الإجمالي المحلي إلى الضعف خلال العامين المقبلين، وربما تحقق السعودية مستهدفات الرؤية قبل وصولها إلى عام 2030، بسبب نسب النمو المتواصلة للاقتصاد السعودي، والأرقام المتصاعدة الإيجابية المسجلة مؤخراً. وأكد العليان، أن عملية نقل الأسهم، سيكون لها دور مهم في رفع أصول صندوق الاستثمارات العامة وتعظيم عوائدها الاستثمارية، مما يعزز من المركز المالي للصندوق، وتوجهه نحو الاستثمار في القطاعات النوعية الجديدة والمستدامة، وبناء شراكات اقتصادية استراتيجية، والعودة بالفائدة على الناتج المحلي الإجمالي، وفي توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة في سوق العمل السعودي واستمرار نموه واستدامته.

يذكر أن شركة «سنابل للاستثمار»، التي تم تحويل الملكية إليها، على البحث عن الفرص الواعدة لدعمها خلال رحلتها نحو النمو والنجاح، وتستهدف المراحل الأولى من دورة حياة الأعمال، ولا سيما الاستثمار في فئات رأس المال الجريء واستراتيجيات النمو وصفقات الاستحواذ الصغيرة.

النفط يتراجع بفعل مخاوف رفع الفائدة الأميركية

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الأربعاء، وسط توقعات رفع أسعار الفائدة الأميركية الذي يمكن أن يبطئ النمو ويقلل من استهلاك النفط، والتي طغت على أثر البيانات الاقتصادية الصينية القوية، غير أن تراجع المخزونات الأميركية بأكثر من المتوقع قلص الخسائر.

وبحلول الساعة 15:49 بتوقيت غرينتش تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 1.2 في المائة إلى 83.67 دولار للبرميل، بعد أن نزل إلى 82.40 دولار خلال الجلسة، كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.5 في المائة ليصل إلى 79.52 دولار للبرميل، بعد أن نزل إلى 78.46 دولار.

وقال رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في أتلانتا رافائيل بوستيك يوم الثلاثاء إن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) سيقدم على الأرجح على زيادة أخرى في سعر الفائدة لمحاربة التضخم.

وتتوقع الأسواق بنسبة 86 في المائة أن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة 25 نقطة أساس في اجتماع السياسة النقدية المقرر في مايو (أيار).

وقال ستيفن برينوك المحلل المعني بالنفط في «بي في إم أويل»، وفق «رويترز»: «البيانات الصادرة أمس تشير إلى أن تسارع الاقتصاد الصيني لم يوفر نقطة انطلاق لارتفاع أسعار الطاقة».

وأظهرت بيانات أن اقتصاد الصين، أكبر دولة مستوردة للنفط الخام، سجل نموا بأعلى من المتوقع عند 4.5 في المائة في الربع الأول، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج مصافي النفط في البلاد إلى مستويات قياسية في مارس (آذار).

وتلقت الأسعار دعما نسبيا بعد صدور تقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الذي أفاد بأن المخزونات الخام الأميركية تراجعت بنحو 4.6 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي، بأكثر من توقعات المحللين، لتصل إلى 466 مليون برميل.

وزاد الضغط على خامي القياس مع استمرار المصافي الآسيوية في شراء الخام الروسي في أبريل (نيسان). واشترت الهند والصين الغالبية العظمى من النفط الروسي حتى الآن في أبريل بأسعار أعلى من الحد الأقصى المحدد من جانب الغرب عند 60 دولارا للبرميل، وفقا لمتعاملين وحسابات «رويترز».

في غضون ذلك، نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر مطلعة في قطاعي التجارة والشحن قولها إن شحنات النفط من الموانئ الرئيسية بغرب روسيا سترتفع في أبريل إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2019 لتتجاوز 2.4 مليون برميل يوميا، على الرغم من تعهد موسكو بخفض الإنتاج.

وسيرتفع تصدير النفط الخام الروسي ونقله من موانئ بريمورسك وأوست لوجا ونوفوروسيسك في أبريل إلى أكثر من عشرة ملايين طن، صعودا من 9.7 مليون طن في مارس.

وقال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي في العاشر من فبراير (شباط) إن روسيا ستخفض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا في مارس، ثم تعهد في مطلع أبريل بالتوسع في خفض الإنتاج حتى نهاية العام.

شكراً